قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

التفسير التحليلي

المرحلة الرابعة الكورس الأول

أساتذة المادة

أ.د. رعد طالب كريم م.م. عامر محمد عطية

(المحاضرة الأولى)

منهج التفسير التحليلي للنص القرآني تطورا وأهمية

منهج التفسير التحليلي للنص القرآني في اللغة والاصطلاح

١.التفسير في اللغة :هو البيان والتوضيح .

وفي الاصطلاح هو : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى قدر الطاقة البشرية .

٢- التحليلي : نسبة إلى التحليل ، والتحليل أصله من (حل) ، يقول عنها ابن فارس : "الحاء واللام فروع كثيرة ومسائل ،واصلها كلها عندي : فتح الشيء لا يشذ عنه شيء ، يقال . حللت العقدة أحلها حلا.

وقال صاحب المعجم الوسيط : "حلل العقدة حلها والشيء أرجعه إلى عناصره ، يقال : حلل الدم ، ويقال حلل نفسية فلان درسها لكشف خباياها ، ثم قال :محدثة ."

إذن التفسير التحليلي :هو سلوك المفسر طريقة فك الآيات إلى كلماتها ،والوقوف على دلالتها من جميع النواحي ،وبيان ارتباط الكلمة مع أخواتها في الجملة .

أو هو: "تبيين معاني الكلم القرآني إفرادا وتركيبا بواسطة تفكيك الآيات والجمل والكلمات إلى أجزائها ليعطي كل جزء ما يستحقه من البيان ."

*** تعريف آخر : هو منهج في تفسير القرءان الكريم يراعي فيه الترتيب التعبدي للآيات والسور أو الآيات لقطاع معين داخل السورة الواحدة يقوم على منهج كفيل بتوضيح مراد الله تعالى من كلامه .

***تعريف آخر : " هو ذلك النمط من تفسير القرءان الكريم الذي يتناول فيه المفسر السور والآيات القرآنية بطريقة تفصيلية ، بحيث لا يغادر شاردة ولا واردة يحتملها النص القرآني أو تتعلق به إلا ويذكرها أو انه يذكر أكثرها .....

فيذكر المفسر ما يتعلق بالسورة من مسائل من حيث نزولها وأسمائها وفضائلها ومناسباتها لما قبلها وما بعدها ، وقد يتطرق إلى أغراضها وموضوعاتها ومحاورها ومقاصدها .

وبعد ذلك ينتقل المفسر إلى تفسير الآيات متناولا الروابط والمناسبات بينها وبين ما قبلها وما بعدها ويتناول نظمها وكلماتها ومعاني الألفاظ واشتقاقها وبلاغة التراكيب والنظم ، وأسباب النزول واختلاف المفسرين في الآية ، والمقارنة بينها ، ويذكر حكم الآية والمقارنة بينها ، ويذكر حكم الآية وإحكامها ، والقراءات الواردة فيها ،وقد يزيد بتفصيل أقوال العلماء في مسالة فقهية أو نحوية أو بلاغية ، أو عقدية .....الخ

تطور المناهج التفسيرية

بدأ علم التفسير منذ صدر الإسلام، وكان مصدره الوحي الإلهي الّذي عرّف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كمفسِّرٍ للقرآن ، وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يعتمد على القرآن نفسه في التفسير، ومن هنا نشأت طريقة تفسير القرآن بالقرآن، وقد تصدّى أهل البيت عليهم السلام وعدد من الصحابة لتفسير القرآن على ضوء المنهج السابق مع الاستفادة من المنهج الروائي،

أي الاستناد إلى الروايات الصادرة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير آيات القرآن.

وقد تصدّى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لتفصيل ما أُجمل في القرآن، وبيان ما أُبهم منه إمّا بياناً في أحاديثه الشريفة وسيرته الكريمة، أو تفصيلاً جاء في جُلّ تشريعاته من فرائض وسنن وأحكام وآداب... وهكذا فكلُّ ما جاء في الشريعة من فروع أحكام العبادات والسنن والفرائض، وأحكام المعاملات، والأنظمة والسياسات، كلّ ذلك تفصيل لما أُجمل في القرآن الكريم من تشريع وتكليف.

اهمية التفسير التحليلي :

ما ينطوي عليه من منهج من الاستقصاء والتتبع لكل أجزاء النص ، فلا يترك منه شيء، ولهذا يعطينا لكل أجزاء النص ، فلا يترك منه شيء ولهذا يعطينا إحاطة كاملة بالمفردات والتراكيب ،حيث يمكن إن نستخرج الأحكام الكثيرة ، والمعاني الكامنة في النص ، وبهذا تكثر المعاني وتتجلى مكونات النصوص .

إن هذا المنهج يدعو سالكه للتبحر في علوم متعددة ليمكن معالجة النص من جميع نواحيه ، ولا يكتفي فيه بمجرد نظرات خاطفة ، وكلما زاد علم الدارس ، وتنوعت معارفه ، وكانت إحاطته بالنص أمكن ، وكانت استنتاجاته أدق واشمل ، ولذلك كان العلماء يتهيبون الكتابة في التفسير إلا في أواخر أعمارهم .

إن هذا المنهج يعمق التفكر ، ويزيد قوة الغوص إلى المعاني ، ولا يكتفي فيه بالنظرة العاجلة أو السطحية ولهذا يحتاج إلى نوع من قوة وإمكانية الاستبطاء ،وقابلية الاختيار ، والقدرة على الترجيح بين الآراء .....

إن المتمكن من هذا المنهج يستطيع أن يوظف هذه المعلومات في ميادين متعددة كحقل الدعوة ،والخطابة ، وسلوك المنهج الموضوعي للتفسير .

(المحاضرة الثانية)

ضوابط فهم النص القرآني

- النص : لغة : رفع الشيء، ونصّ الحديث ينصه نصا، أي رفعه والنص الشرعي هو المرجع وهو الحاكم والمقوم في حياة المسلمين وشؤونهم (ونعني بذلك القرآن الكريم والسنة النبوية).

ضوابط فهم النص الشرعي

تتلخص ضوابط فهم النص الشرعي فيما يأتي :

- التسليم المطلق لكلام الله عز وجل ولكلام رسوله صلى الله عليه وسلم
- الاعتقاد اعتقادا جازما لا شك فيه باشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين كله
- التفريق بين المعاني اللغوية وبين الوصف المقصود من التشريع
- التفريق والتمييز بين المعاني الحقيقية وبين المعاني المجازية
- التمييز بين مقامات الخطاب الشرعي
- الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم
- عدم معارضة النصّ بالرأي والعقل، حيث لا يتعارض النص الصحيح مع العقل الصريح. وإذا وقع التعارض، فإنه يكون إما لعدم صحة النص أو لعدم صحة الدليل العقلي
- مراعاة أحوال المخاطبين ومخاطبتهم بلغة واضحة
- عدم معارضة القرآن الكريم بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالسنة النبوية الشريفة هي المبينة الشارحة للقرآن الكريم
- الأخذ بجميع النصوص وعدم الاقتصار على بعضها دون بعض
- التأكد من صحة النص، وهذا الضابط خاص بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إتقان ومعرفة اللغة العربية، لفهم نصوص القرآن الكريم ونصوص السنة النبوية الشريفة
- معرفة أسباب نزول النصوص وورودها
- فهم بعض النصوص في ضوء نصوص أخرى

الاصول النقلية لفهم النص القرآني

(القرآن الكريم ، السنة النبوية الشريفة)

أولا : القرآن الكريم

القرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة قال الله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ)، ثم نقل من هذا المعنى وجعل اسماً للكلام المعجز الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وعند الأصوليين هو كلام الله تعالى المعجز المنزل على قلب سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته المبدوء بسورة الحمد المختوم بسورة الناس.

القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع وهو معجزة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الكبرى دل ذلك القرآن الكريم نفسه والسنة النبوية الشريفة وإجماع المسلمين، فقد دلت آيات القرآن الكريم على حجيته وأنه منبع النور والهداية قال الله تعالى: (. . . وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)، وقال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا . . .) – ، وقال تعالى: (. . . قَدْ

جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)، ودلَّت السنة النبوية الشريفة على حجية القرآن الكريم وجاء ذلك صريحاً في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – زيادة على السنة الفعلية حيث كان – صلى الله عليه وسلم – يطبق كل ما جاء به القرآن الكريم تطبيقاً صحيحاً ولا يحيد عنه ويوضح ذلك ما روي عن قتادة قال: سئلت عائشة – رضي الله عنها – عن خلق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقالت: كان خلقه القرآن أما السنة القولية الدالة على حجية القرآن الكريم فكثيرة منها عن ابن مسعود – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إن هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا مأدبته ما استطعتم وإن هذا القرآن حبل الله والنور المبين والشفاء النافع عصمة لمن تمسك به ونجاة لمن اتبعه لا يزيغ فيستعتب ولا يعوج فيقوم ولا تنقضي عجائبه ولا يخلق من كثرة الرد اتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف عشر حسنات أما إني لا أقول لكم: الم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف».

حجية القرآن الكريم وأجمع الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعون من بعدهم والأئمة المجتهدون على حجية القرآن الكريم وأنه المرجع الأول للتشريع فقد روى الترمذي عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر فسألته ميراثها فقال: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعطاها السدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما»، وهكذا سائر الأئمة المجتهدين، فإنهم يرجعون في أخذ الأحكام الشرعية

إلى القرآن الكريم ولا يلجأون إلى غيره إلا عند عدم النص على الحكم الذي يبحثون عنه ونصوص القرآن كلها قطعية الثبوت، حيث إن ما نقل إلينا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – متواتر وهذا ما أجمعت عليه الأمة إلى يومنا هذا. النص قطعي الدلالة أما نصوص القرآن من جهة دلالتها على ما تضمنته من الأحكام فتنقسم إلى قسمين نص قطعي الدلالة على حكمه، ونص ظني الدلالة، والقطعي هو ما دل على معنى متعين فهمه ولا يحتمل تأويلًا ولا مجال لفهم معنى غيره مثل قوله تعالى: (. . . فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ . . .)، ، فهذا أيضا قطعي الدلالة على أن حد الزنى مئة جلدة لا أكثر ولا أقل. وأما النص الظني فهو ما دل على معنى، ولكن يحتمل أن يؤول ويصرف عن هذا المعنى ويراد منه غيره مثل قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ . . .)، فلفظ القرء في اللغة العربية مشترك بين معنيين الطهر والحيض والنص دل على أن المطلقات يتربصن ثلاثة قروء فيحتمل أن يراد ثلاثة أطهار ويحتمل أن يراد ثلاث حيضات ولهذا اختلف المجتهدون في أن عدة المطلقة ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار.

(المحاضرة الثالثة)

ثانيا :السنة النبوية الشريفة

السنة في اللغة: الطريقة، ومنه قال صلى الله عليه وسلم : لتركبن سنن من كان قبلكم .يعني طريقتهم.

وفي الاصطلاح هي: (قول النبي صلى الله عليه وسلم، وفعله وإقراره). فتشمل الواجب والمستحب.

والسنة هي: المصدر الثاني في التشريع، فإن الناظر في القرآن يحتاج إلى شيء واحد، وهو صحة الدلالة على الحكم، والناظر في السنة يحتاج إلى شيئين:

الأول: صحة نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

والثاني: صحة دلالتها على الحكم، فكان المستدل بالسنة يعاني من الجهد أكثر مما يعانيه المستدل بالقرآن، لأن القرآن قد كفينا سنده، فسنده متواتر، وليس فيه ما يحمل الناظر على الشك. بخلاف ما ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإذا صحت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت بمنزلة القرآن تماماً في تصديق الخبر والعمل بالحكم، كما قال تعالى :وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ يعني السنة.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم :لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، يقول: لا ندري؟ ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه .

دلّت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، على حجية السنة النبوية واعتبارها مصدراً أصيلاً من مصادر التشريع الإسلامي، فهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وعلى ذلك أجمع المسلمون، ومن الأدلة القرآنية يقول الله سبحانه

وتعالى: (مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...)، ، ويقول جل وعلا: (... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا...)، ويقول جل جلاله: (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ)، ويقول عز وجل: (... وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...)، ومن أدلة الحديث على عظم منزلتها « ، ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه»،

لقد قد فرض الله جل جلاله على المسلمين طاعة الرسول، صلى الله عليه وسلم، وأوجب عليهم اتباعه في كل ما جاء به من أوامر ونواه، وأحكام وتشريعات، وقرن الله، عز وجل، طاعته بطاعة نبيه صلى الله عليه وسلم وجعل طاعة رسوله طاعة له، قال تعالى: (مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...)، فمن أطاع الرسول لكونه رسولاً مبلغاً فهو في الحقيقة ما أطاع إلا الله سبحانه وتعالى. ونص النبي صلى الله عليه وسلم على وجوب الاعتصام بالسنة النبوية، وأكد على أنها دليل من أدلة الأحكام التشريعية، وحذر من التفريق بين القرآن والسنة، والاقتصار على ما جاء في القرآن الكريم من أحكام، وترك العمل بالسنة،

والسنة النبوية المطهرة، إما مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم من أحكام، أو مبينة لمجمله، أو مخصصة لعامه، أو مقيدة لمطلقه، أو ناسخة لحكم من أحكامه، أو منشئة لحكم جديد لم ينص عليه القرآن الكريم. ويستفاد من ذلك وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، لأن طاعته طاعة لله عز وجل.

(المحاضرة الرابعة)

قواعد التفسير التحليلي

التفسير التحليلي يقوم على منهج كفيل بتوضيح مراد الله سبحانه وتعالى من كلامه ولهذا فأنه يعتمد على مجموعتين من القواعد:- المجموعة الأولى:- القواعد العامة

التي لا غنى لأي مفسر عنها أياً ما كان إتجاهه فهي تتمثل في أفضل الطرق لتفسير القرآن

اولا: تفسير القرآن بالقرآن فما أُجمل في موضع فصل في موضع آخر.

ثانيا :تفسير القرآن بالسنة؛ فالمهمة الأولى للسنة بيان التنزيل.

ثالثا : تفسير القرآن بأقوال الصحابة، فهم أطهر أجيال الأمة قلوباً، وأكثرهم علماً وأقلهم تكلفاً .

رابعا : تفسير القرآن بأقوال التابعين إذا أجمعوا على رأي، أما إذا إختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم

المجموعة الثانية:- القواعد الخاصة:

١. براعة الاستهلال :- أي نقل القارئ في رحلة سريعة عبر القرون حتى يصل إلى عهد النبوة، فيعيش لحظات إيمانية في الجو الروحي الذي تنزلت فيه الآيات الكريمة، ومن ثم فأنك سترى كل سياق يبدأ بالحديث عن مناسبة السياق لما قبله، وسبب النزول، فأن معرفة السبب يعين على فهم المسبب

٢.التحليلي اللغوي:- أي تحليل الآية الكريمة إلى أبسط الوحدات اللغوية التي تتألف منها وهي:-

أ- الصوت اللغوي:- كماً وكيفاً ومخرجاً وصفة، وبيان ما يتمتع به من تأليف وإستباق في الكلمة القرآنية عن طريق الموازنة بين القراءات العشر المتواترة لتأكيد ظاهرة الأعجاز الصوتي للقرآن

ب- الكلمة: وما يتميز به من تكوين حكيم محكم، وما تختزنه في داخلها من دلالة موحية ومعبرة

ج- الجملة:- وما تتمتع به من براعة البناء

٣ .التحليل البلاغي:- وأبرز علوم البلاغة الثلاثة

أ- علم المعاني:- يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال

.ب- علم البيان:- يبحث في وضوح الدلالة وخفائها.

ج- علم البديع:- يبحث في وضوح المحسنات اللفظية والمعنوية . والهدف المشترك لهذه العلوم هو الكشف عن الأعجاز القرآني والذي يكمن في رأينا في براعة الجملة القرآنية. يقول السيوطي:- هذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة وهي من أعظم أركان المفسر لأنه لابد له من مراعاة ما يقتضيه الأعجاز وإنما يدرك بهذه العلوم

٤.تجلية أصل المعنى:- أي تقديم المعنى المصفى، المبرأ من التناقض، والمستفاد من خلاصة كتب التفسير بالمأثور، المدعم بالسنة الصحيحة، والأثر الثابت، بعد تنقيته من الشوائب والزوائد والاسرائيليات ورديء الأقوال وسوء التأويل حتى يؤدي دوره الحقيقي المنوط به وهو الهداية إلى اقوم سبيل

٥ .إجمال هداية الآيات:- أن تكون الهداية مستمدة من واقع المحتوى القرآني نفسه العقيدة –الشريعة- الأخلاق لكي يتمكن السالكون إلى رحاب رب العالمين من إستصحاب الأنفع وهم يرتحلون من سياق ويحلّون بسياق آخر

٦ .خصوصية الشكل:- وذلك بتفسير السورة إلى عدة سياقات مرقمة، وكل سياق يعالج هدفا قرآنياً معيناً له إرتباط بما قبله وما بعده في سبيل إبراز الهدف الكلي للسورة، أو الهدف الكلي لقطاع معين داخل السورة . ثم ينقسم السياق الواحد إلى خمسة معالم ثابتة وهي:

أ. مناسبة السياق لما قبله، وسبب النزول

ب. من مباحث اللغة: الأصوات – الصرف – النحو – المعاجم – الدلالة.

ج. من مباحث البلاغة: المعاني – البديع – البيان

ح. أصل المعنى أو لطائف معاني الآيات.

خ. ما ترشد إليه الآيات من علم العقيدة – علم الشريعة – علم تزكية النفس الأخلاق والآداب

٧ .الاستيعاب الدقيق للمضمون:- وهذا ميسر بفضل الله تأسياً على الركائز الست السابقة؛ إذ أنها بمثابة المقدمات المنطقية الضرورية المؤدية لأهم النتائج.